الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
27 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أرغويللو ..... (الأرجنتين)

ثم: السيد الشربيني (نائب الرئيس) ..... (مصر)

ثم: السيد أرغويللو (الرئيس) ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام (تابع)

البند ٢٧ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-58808 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام (تابع) (A/63/21 و A/C.4/63/L.8)

مشروع القرار ألف بشأن الإعلام في خدمة البشرية (A/63/21، الفصل الرابع)

١ - **الرئيس:** قال إنه لا يترتب على مشروع القرار ألف أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - اعتُمد مشروع القرار ألف الوارد في الوثيقة A/63/21، الفصل الرابع.

مشروع القرار باء بشأن سياسات وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام، ومشروع القرار المتعلق بزيادة عدد أعضاء لجنة الإعلام (A/63/21، الفصل الرابع و A/C.4/63/L.8)

٣ - **السيد بلير** (انتيغوا وبربودا)، تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه ينبغي إدراج الفقرتين الجديدتين ٧٨ و ٧٩ بعد الفقرة ٧٧ الموجودة في مشروع القرار باء. وينبغي إعادة ترقيم بقية الفقرات وفقاً لذلك. وأضاف أن الفقرة ٧٨ تؤكد على ضرورة أن تحدد إدارة الإعلام التحسينات العملية المعتزمة بسبب التغيير من وقائع الأمم المتحدة إلى ''شؤون الأمم المتحدة''، وينبغي التأكيد على تدابير فعالية التكاليف؛ في حين تبرز الفقرة ٧٩ الحاجة إلى مواصلة نشر وقائع الأمم المتحدة إلى أن يتم اتخاذ قرار بشأن منشور بديل. وأشار إلى أن الحاشية ذكرت أنه لن تكون هناك أية آثار مترتبة على ذلك في الميزانية البرنامجية.

٤ - **السيد زهانغ** (أمين اللجنة): قال إنه لن يترتب على مشروع القرار باء بصيغته المعدلة ولا على مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/63/21 أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد بلير** (انتيغوا وبربودا)، تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفي تفسير للموقف، قال إن القصد من مشروع القرار هو إيجاد إدارة شؤون للإعلام أكثر فاعلية. وأضاف أنه لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحويل وقائع الأمم المتحدة إلى منشور يسمى ''شؤون الأمم المتحدة''، غير أن أي تغيير في هذا الصدد ينبغي أن يفي بالكامل بمعايير التكافؤ في اللغات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترسم الإدارة سياسة محددة بشأن تحرير ''شؤون الأمم المتحدة'' لتقدم توجيهاً للمؤلفين المساهمين ولحماية مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تدعم الإدارة مضمون وقائع الأمم المتحدة.

٦ - اعتُمد مشروع القرار باء بصيغته المعدلة ومشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/63/21، الفصل الرابع.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (تابع) (A/63/478 و A/C.4/63/L.9)

مشروع القرار A/C.4/63/L.9 بشأن آثار الإشعاع الذري

٧ - **السيد زهانغ** (أمين اللجنة): قال إنه لن يترتب على مشروع القرار A/C.4/63/L.9 أية آثار في الميزانية البرنامجية وأعلن أن البلدان التالية أصبحت أيضاً ضمن مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، وكازاخستان، وموناكو، والمملكة المتحدة، واليونان.

٨ - **السيد بومان** (كندا): قال، في معرض تقديمه مشروع القرار، إنه مشابه جداً للقرار المعتمد في الماضي. والغرض الرئيسي منه هو تجديد ولاية لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ومن ثم فإنه يتضمن برنامج عمل طموح في المستقبل. وأضاف أن بلداناً عديدة أعربت عن الاهتمام بأن تصبح أعضاء في اللجنة العلمية وأن مشروع القرار يعالج العديد من المسائل المعنية: الحاجة إلى موارد إضافية؛ الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار شواغل الأعضاء

الحاليين بألا يعوق توسيع العضوية كفاءة اللجنة؛ وتمديد فترة مركز المراقب الممنوحة للبلدان الستة المرشحة. وقد جرت مفاوضات معقَّدة بشأن زيادة عدد الأعضاء وتعكس الفقرات ١٥ إلى ١٧ الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه في هذا الصدد.

٩ - **السيد ترتياكوف** (بيلاروس): قال إن وفده يحبذ تدعيم أنشطة اللجنة العلمية بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقييم سلامة الإشعاع في سياق عالمي. وتسليماً بنقص الموارد المالية والبشرية الذي أبرزه تقرير الأمين العام، فإنه ينبغي أن تكون الأولوية لضمان توافر عدد كاف من الموظفين الأكفاء والمؤهلين لدى اللجنة العلمية واستطاعة جهازها التنفيذي من العمل بكفاءة وفاعلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة وجود نظام ميزانوي دقيق، وإعادة توزيع الموارد المالية والبشرية بمزيد من الفاعلية، وضرورة رصد توزيع الموارد المالية والبشرية المخصصة لأمانة اللجنة العلمية بصورة مستمرة وتقييم النتائج النهائية.

١٠ - وقال إنه يساور وفده الشك حول تطوير معايير التقييم استناداً إلى المساهمة العلمية والعملية للدول في عمل اللجنة العلمية وحضور خبرائها الوطنيين دورات اللجنة. وأضاف أنه لا ينبغي بخس أهمية الاستقرار في أنشطة اللجنة العلمية. ويمكن أن تؤدي معايير التقييم تلك إلى إثارة الشكوى والجدال. ومن ثم فإنه من الملائم على نحو أكثر إجراء مناقشة بنَّاءة لوسائل القضاء على أية عيوب في عملية اختيار الخبراء الوطنيين لضمان تشكيل أعضاء اللجنة من احترافيين من المستوى العالمي. غير أنه لم يتم بعد اقتراح أي حل مناسب. ولذلك ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في مقترحات مقدمة في المستقبل من جانب اللجنة العلمية لتقديم معايير للتقييم للدول تستند إلى تحليل أكثر شمولاً ودقة ونهج يتسم بالحذر ويراعي الأهداف العامة والأولويات لتعزيز أنشطة اللجنة العلمية.

١١ - ومضى قائلاً إن توسيع عضوية اللجنة العلمية ظل قيد النظر المستمر من قبل الجمعية العامة منذ العقد الماضي، واعتمدت الدول الأعضاء ما لا يقل عن خمسة قرارات مختلفة تعكس تقريباً جميع الجوانب المتعلقة بضم أعضاء جُدد. وأضاف أنه مما شجع وفده أن مشروع القرار الحالي يعرض إجراءً لقبول البلدان المرشحة كأعضاء بالكامل وأنه مقتنع بأن إنجاز هذه العملية من شأنه أن يساعد على تعزيز سلطة اللجنة العلمية وفاعلية أنشطتها.

١٢ - **السيدة بارفيانين** (فنلندا)، تكلمت شارحة موقفها، فقالت إن تقرير الأمين العام (A/63/478) يبين بوضوح الحاجة إلى تمويل إضافي يتيح للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري الوفاء بولايتها. فالعمل الذي تقوم به اللجنة موضع تقدير كبير والحاجة إلى موارد جديدة لا جدال فيها. ومن ثم فإنها تحث الأمين العام على إدراج المخصصات اللازمة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مما سيمكِّن اللجنة من أن تقدم عضويتها بالكامل إلى البلدان الستة في مركز مراقب ومن بينها فنلندا.

١٣ - **السيدة بيسوا** (البرازيل)، تكلمت شارحة موقفها، فقالت إن وفدها يؤيد تماماً اللجنة العلمية والرأي الداعي إلى ضرورة معالجة الحالة المالية الحرجة قبل اتخاذ أي قرار بشأن توسيع العضوية. وأعربت عن أسف وفدها لصدور تقرير الأمين العام (A/63/478) بعد أن نظرت اللجنة الرابعة في البند ٢٧ من جدول الأعمال، وأعربت عن الثقة في ألا يخلق ذلك سابقة يُعتد بها. وأضافت أنه حقاً، بسبب تأخر توزيع التقرير، لم يكن بالإمكان فحصه بدقة قبل المشاورات بشأن مشروع القرار. وعلى الرغم من الاعتراف بالجهود التي بذلها المنسقون لتيسير المشاورات، فإنه من المؤسف أنه لم تكن هناك أية مرونة تمكِّن من ظهور توافق كامل في الآراء بشأن المشروع النهائي للقرار. ولذلك أحجم وفدها عن الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار، مما لا ينقص بأي حال من

تأييدها للجنة العلمية ولعملها الضروري أو من الاعتراف بأنها في مسيس الحاجة إلى موارد إضافية. وأشارت إلى أن وفدها لن يعارض اعتماد مشروع القرار، بل يود أن يسجل فهمه بأن معايير العضوية المذكورة في الفقرة ١٧ تتماشى مع ولاية اللجنة وأهدافها، وتستند إلى قدرة الدول الأعضاء على المساهمة بنشاط في عمل اللجنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تراعي معايير العضوية هذه ضرورة التمثيل الجغرافي العادل وأن تلتمس تأمين مشاركة علماء من البلدان النامية.

١٤ - **السيد أحمد** (باكستان)، تكلم شارحاً موقفه، فقال إن بلده أصبح ضمن مقدمي مشروع القرار تعبيراً عن تأييده لعمل اللجنة العلمية. وباكستان، كواحد من الدول الست في مركز مراقب، فَهِم وفده أن القرار بشأن عضوية تلك الدول يتعلق فحسب بتخصيص موارد كافية.

١٥ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/63/L.9.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.4/63/L.10)

مشروع المقرر A/C.4/63/L.10 بشأن برنامج العمل والجدول الزمني المقترحان للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة

١٦ - اعتُمد مشروع المقرر A/C.4/63/L.10.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/63/273 و A/63/482 و A/63/483 و A/63/484)

١٧ - **السيد ناتشيبان** (الهند): قال إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل مستمرة في التدهور. فالإجراءات العسكرية الإسرائيلية تُحدِث إصابات كبيرة وخسائر في الأرواح، وكذلك دمار في البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيود الوصول، والتوسع في بناء المستوطنات، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل، وعزل الأراضي، وانقطاع الوقود وإمدادات المياه واستمرار العنف ضد السكان المدنيين، تؤدي إلى مصاعب اقتصادية وعُزلة، مما يخلق أرضاً خصبة للتطرف ويثير دائرة مستمرة من العنف.

١٨ - وأضاف قائلاً إن تقرير اللجنة الخاصة (A/63/273) يبرز الفشل في رفع مستويات حقوق الإنسان للسكان في الأراضي المحتلة في تسع مجالات رئيسية. ومن ثم يجب على جميع الأطراف، بدءاً بحكومة إسرائيل، اتخاذ تدابير لإنهاء مصادرة الأرض الفلسطينية، وإعادة حرية التنقل للفلسطينيين وضمان احترام القانون الدولي ومبدأ الاستخدام الملائم لوسائل وأساليب الحرب. وبالمثل، ينبغي الكف عن الاعتقالات الجماعية والاحتجاز التعسفي وتقليص الخدمات الأساسية. وأشار إلى التوسع في إقامة المستوطنات، لا سيما في العام الماضي، كان مبعث قلق على وجه الخصوص. وعلى إسرائيل الوفاء بالكامل بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويجب على جميع الأطراف الفلسطينية أن تفعل نفس الشيء، وينبغي أن تستعيد السلطة الفلسطينية حكم القانون في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ورحب أيضاً بالجهود التي تبذلها دول في المنطقة لمعالجة الانقسامات في المجتمع الفلسطيني.

١٩ - وقال إن الهند تدين صراحةً جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض على العنف. وبالمثل، فإنها تنتقد دائماً التدابير الانتقامية غير المتناسبة والتدابير التي تمس بصورة ضارة طوائف بأسرها. وهي تهيب بجميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمضيّ قدماً في مفاوضات تؤدي إلى حل سلمي. وأضاف أن خطوط حل عادل معروفة جيداً، فالهدف هو تحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة

ذات سيادة وقابلة للبقاء في إطار زمني معقول، داخل حدود محددة جيداً وآمنة، والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متجددة لتحقيق مثل هذا الحل، بما يتماشى مع نتائج مؤتمر أنابوليس. وفي هذا السياق، يجب منح اللجنة الخاصة ولاية متجددة ''تساير الحقائق الحالية''.

٢٠ - **السيدة خان** (بنغلاديش): قالت إن وفدها يساوره قلق عميق إزاء المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي. ولا تزال الحقوق الأساسية للفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة لم تتحقق حتى الآن، فضلاً عن أن ملايين الفلسطينيين يعيشون في فقر وإحباط. ويزيد من سوء الحالة الإنسانية تلك القيود الجارية المفروضة على حرية التنقل والوصول في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار بناء الجدار العازل والتوسع في إقامة المستوطنات الإسرائيلية. وكانت هناك في العام الماضي أيضاً زيادة كبيرة في هدم منازل الفلسطينيين.

٢١ - وأضافت قائلة إن العمليات العسكرية الأخيرة التي تستهدف في معظمها المدنيين، قد عزلت قطاع غزة تماماً عن العالم الخارجي وأسفرت عن إعادة احتلال أجزاء عديدة في تلك المنطقة. وهناك ارتفاع كبير في عدد وفيات المدنيين، وانقطاع المساعدة الإنسانية الطارئة. وتم تدمير مستوطنات فلسطينية وتشتيت أُسر وطوائف محلية، ومنع الوصول إلى الأعمال والمياه والأراضي والتوظيف والخدمات الاجتماعية الأساسية. والحالة في الجولان السوري المحتل ليست أفضل.

٢٢ - وأشارت إلى أن الحالة في الأراضي المحتلة تدهورت كثيراً العام الماضي بسبب العنف الصارم والتدمير الشديد والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان والقواعد القانونية الذي تمارسه القوات الإسرائيلية. وأعربت عن إدانة وفدها بقوة الهجمات العسكرية الإسرائيلية، وعمليات الاغتيال التي تستهدف الأشخاص والاحتجاز الجزافي للفلسطينيين ودعت إسرائيل إلى الامتثال لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وأضافت أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عليها التزام، تؤكده قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، باحترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني.

٢٣ - وكررت قلق وفدها إزاء الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ودعمها القوي لحق الشعب الفلسطيني في وطن مستقل ذي سيادة. وأضافت أن خارطة الطريق التي رسمتها اللجنة الرباعية هي السبيل إلى حل دائم. وأعلنت أيضاً موافقة وفدها على توصيات اللجنة الخاصة وطالبت بتنفيذها. كما طلبت ضرورة وقف بناء الجدار وهدم الأجزاء التي تم بناؤها بالفعل، وأن على إسرائيل سحب جميع قواتها على الفور من الأراضي المحتلة.

٢٤ - **السيد الشربيني** (مصر): قال إن وفده نظر مع الأسف المتزايد في محتويات التقرير السنوي للجنة الخاصة بشأن الانتهاكات الخطيرة المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وهي انتهاكات تمثل خرقاً جسيماً لالتزامات إسرائيل القانونية والأدبية بموجب القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتمثل تلك الانتهاكات تحدياً غير مسبوق للمجتمع الدولي، الذي أدانها مراراً وطالب بإيقافها.

٢٥ - وأضاف قائلاً إنه علاوة على ذلك تواصل إسرائيل رفض السماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة لكي تحقق في حالة حقوق الإنسان. غير أن محاولات إسرائيل لإخفاء الحقيقة قد فشلت: فتقرير اللجنة الخاصة كشف بوضوح حجم الصعاب والكارثة الإنسانية الناجمة عن الاحتلال، وهو تذكِرة لإسرائيل بالتزاماتها بموجب الميثاق.

وقال إن وفده يهيب بالجمعية العامة الموافقة على توصيات التقرير ودعم ولاية اللجنة الخاصة باعتماد مشاريع القرارات الخمسة المقدمة في إطار البند، لا سيما في ضوء الاعتبارات التالية: أولا، الاحتلال ذاته، انتهاك لحقوق الإنسان، تزيد من حدته الممارسات غير القانونية والعقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل. ثانيا، تواصل إسرائيل منهجياً انتهاك جميع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ورفض أي تحقيق في تلك الانتهاكات.

٢٦ - ثالثا، عدم احترام إسرائيل المستمر لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة قانوناً وفعلياً على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل. رابعا، تسارع أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وما يرتبط بها من توسيع الطرق الفرعية، والقيود المفروضة على حرية التنقل، تمثل انتهاكات واضحة للقانون الدولي ولها تأثير سلبي على جهود السلام وإمكانية إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، شأن العنف المتصاعد الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وفشل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في إيقاف هذه الهجمات ومقاضاة مرتكبيها.

٢٧ - خامسا، تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل تحدياً للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، يحث وفده على أن يتم بصورة فعالة تنشيط سجل الإضرار الناجمة عن تشييد الجدار وضرورة إحاطة الدول الأعضاء دورياً بالتقدم المحرز في تعويض الفلسطينيين. سادسا، تواصل إسرائيل جهودها غير الشرعية في ضم الجولان السوري المحتل وتغيير طابعه ومركزه القانوني، انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وأضاف أن مصر ترفض مجدداً جميع التدابير والممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

٢٨ - وقال إن الوقت قد حان لكي يكسر المجتمع الدولي صمته ويعمل بحزم لإجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. ويلزم أن تتخذ الجمعية العامة إجراءً فورياً من أجل تعزيز العدل وتجنب الاتهامات بازدواجية المعايير ودعم المعتدي.

٢٩ - **السيد الشطي** (الكويت): قال إن محنة الشعب الفلسطيني ظلت دون حل لأكثر من نصف قرن. وبرغم الجهود الدولية المكثفة لإحياء عملية السلام، فشلت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة، وبدلا من ذلك تواصل ممارساتها اللاإنسانية، بما فيها الإفراط في استخدام آلتها العسكرية ضد الفلسطينيين العُزَّل وتدمير المنازل والبنية التحتية على نطاق واسع، وفرض قيود على حرية التنقل، والتوسع في بناء المستوطنات، واتباع سياسة الحصار والعقاب الجماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر بناء الجدار العازل، الذي رأت محكمة العدل الدولية في فتواها في عام ٢٠٠٤ أنه غير قانوني لأنه يدمر أراض خصبة وآبار للمياه في الضفة الغربية.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكاً واضحاً ومباشراً لاتفاقية جنيف الرابعة. ودعا إلى وقف الهجمات العسكرية ضد الفلسطينيين على الفور وأكد دعم وفده الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه المشروعة، بما فيها إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس. وأهاب بالمجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، وقف ممارسات إسرائيل الوحشية من خلال تنفيذ القرارات ذات الصلة واعتماد تدابير فورية لحماية السكان المدنيين. ودعا أيضا إلى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الإسرائيلية من الجولان السوري المحتل. وأضاف أنه يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تتعاون مع اللجنة الخاصة وأن

تنفذ مبدأ الأرض مقابل السلام، وعليها أيضاً قبول مبادرة السلام العربية والالتزام بخارطة الطريق ليتسنى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٣١ - **السيد حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن عام ٢٠٠٨ لم يشهد فحسب الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كعلامة فارقة في حماية القيم البشرية والكرامة الإنسانية، بل شهد أيضاً النكبة، وهي رمز مشين لإنكار الحقوق الأساسية لأُمة فلسطين. كما أن الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ناجم أساساً عن الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك أعمال القتل، والاحتجاز التعسفي ومصادرة الممتلكات وتدميرها، وقطع أوصال النشاط الاقتصادي، ومنع الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية وفرض قيود على حرية التنقل.

٣٢ - وأشار إلى أنه وفقاً لتقرير اللجنة الخاصة (A/63/273) تدهورت حالة حقوق الإنسان كثيراً في العام الماضي. وأضاف أنه يتعين أن تصبح الأولوية الرئيسية هي إنهاء الاحتلال، وضمان أن يستطيع الشعب الفلسطيني والعرب الآخرون الذين يعيشون في ظل القهر من ممارسة حقهم بحرية في تقرير المصير. ومنذ إنشاء اللجنة الخاصة في عام ١٩٦٨، منعتها إسرائيل من زيارة الأراضي المحتلة. غير أن استنتاجاتها، بما فيها تلك الاستنتاجات التي توصلت إليها في عام ٢٠٠٨ بعثتها إلى مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، تبين بوضوح تأثير الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية على السكان الضعفاء، كالنساء والأطفال وكبار السن. وأضاف أن تزايد الأزمة الإنسانية سوءاً في قطاع غزة موضع قلق خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بصورة متزايدة إعاقة عمل وكالات الأمم المتحدة وعمال الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن أي إجراء يتخذه النظام الإسرائيلي لتغيير المركز القانوني والسمة الديمغرافية للمنطقة يعد باطلاً ولاغياً.

٣٣ - وقال إن عدد الأطفال الذين قُتلوا في الأراضي المحتلة منذ بداية عام ٢٠٠٨ تجاوز بالفعل عدد مَن قُتلوا في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسار الجدار العازل والتوسع المطرد في المستوطنات وإجراءات حظر التجول وعمليات الإغلاق، قد شتت السكان وأثرت بشدة على الحق في حرية التنقل وعلى غيره من حقوق الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن عدم المساءلة عن هذه الانتهاكات مسألة تثير قلقاً كبيراً.

٣٤ - وأردف قائلاً إن المجتمع الدولي عجز عن معالجة القضية الفلسطينية على النحو المناسب. وبوجه خاص، أدى عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء إلى تضاؤل مصداقيته في هذا الصدد، وأشار إلى أنه يؤيد دعوة اللجنة الخاصة مجلس الأمن إلى النظر في توقيع جزاءات على إسرائيل إذا ما أصرَّت على تجاهل التزاماتها القانونية الدولية. وأضاف أن لدى الرأي العام الدولي القدرة على ممارسة الضغط على المخطئ. ولذلك فإنه من الضروري نشر معلومات عن الحالة في الأراضي المحتلة، لا سيما المعلومات الواردة في تقرير اللجنة المذكورة. كما يجب على جميع المنظمات ذات الصلة، بما فيها المؤسسات الأكاديمية والدبلوماسية والبحثية ووسائط الإعلام المساهمة في هذا الجهد. فالوصول إلى معلومات مباشرة أمر ضروري، ومن ثم ينبغي أن يتخذ الأمين العام الإجراءات اللازمة التي تكفل تمكُّن اللجنة الخاصة من إيفاد بعثات لتقصي الحقائق بصورة منتظمة في الأراضي المحتلة.

٣٥ - وقال إنه لن يتحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إلا من خلال استعادة الشعب الفلسطيني بالكامل حقوقه، بما فيها عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. وكرر دعم حكومته

القوي للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي.

٣٦ - **السيد يون يونغ الثاني** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه من المؤسف أن تظل بدون حل مسألة الشرق الأوسط، التي نشأت مع احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وهناك أكثر من نصف السكان الفلسطينيين قد أُجبروا على العيش كلاجئين، وآلاف الفلسطينيين يقبعون في السجون الإسرائيلية، ومدنيون أبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال يُقتلون يومياً بسبب الحملات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل. كما يجري حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة، والحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية. كما أن جدار الفصل ومئات نقاط التفتيش حرمتهم من حرية التنقل. والواقع أن إسرائيل حولت قطاع غزة إلى سجن ضخم وتواصل توسيع مستوطناتها في الأراضي العربية.

٣٧ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي لن يستطيع مطلقاً أن يحلم بالسلام والأمن في العالم دون حل مسألة الشرق الأوسط. ولم تترجم بعد التدابير المتخذة حالياً لتحقيق هذه الغاية إلى عمل لأن بلداناً معينة تبارك احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتتغاضى عن انتهاكاتها حقوق الإنسان وتدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من أجل مصالحها الخاصة في الشرق الأوسط. وتحث تلك الدول أيضاً الأمم المتحدة على ألا تصبح محفلاً لإدانة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. وأضاف أن حل مسألة الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن هي حالياً المهمة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وينبغي أن تسحب إسرائيل فوراً قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة وأن تقدم تعويضات بسبب الخسائر المادية والأدبية التي ألحقتها بالسكان العرب بمن فيهم الفلسطينيين. وأكد من جديد تضامن وفده بقوة مع الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل لإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٣٨ - **السيد الزعابي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من أن اللجنة الخاصة قد مُنعت من زيارة الأراضي المحتلة، فإن التقرير أعطى صورة واضحة عن الإساءات واسعة الانتشار والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين والسكان العرب في تلك الأراضي. وأدان بقوة تلك الممارسات الإسرائيلية، وكرر تأييد وفده لتجديد ولاية اللجنة الخاصة إلى أن يحين الوقت الذي ينتهي فيه الاحتلال الإسرائيلي.

٣٩ - ودعا الدول الأعضاء إلى اعتماد جميع التوصيات الواردة في التقرير. وطالب إسرائيل بأن تعترف قانونياً وواقعياً بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الجولان السوري المحتل، وإنهاء حصارها لقطاع غزة والتعاون مع اللجنة الخاصة. وأهاب بالأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المطلوبة من أجل حماية الشعب الفلسطيني وتقديم العون له إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٤٠ - تولى السيد الشربيني (مصر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤١ - **السيد آل شافي** (قطر): بعد أن سرد أمثلة من التقرير للمعاناة والظلم اللذين يتحملهما الفلسطينيون نتيجة ممارسات إسرائيل اللاإنسانية وغير القانونية، قال إن مجتمع الأمم فشل في إيجاد حل ملائم لقضية فلسطين. كما أخفق مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته في هذا الشأن، ومن ثم أضعف مصداقيته.

٤٢ - وأضاف قائلا إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، يجب عليها إنهاء انتهاكاتها القاسية لحقوق الإنسان وممارساتها غير المشروعة بما فيها العقاب الجماعي،

لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وبعد أن أدان جميع أشكال العنف والاستفزاز، أهاب بمجلس الأمن أن يحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والمضيّ قدماً في المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة ومقبولة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٤٣ – وقال إنه لن يكون هناك أي سلام أو استقرار في الشرق الأوسط حتى يعود جميع اللاجئون الفلسطينيون في غضون إطار زمني معقول إلى وطنهم وإنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء عاصمتها القدس الشرقية. وأشار إلى الفقرة ١١٠ من التقرير (A/63/273)، وأكد على عدم مشروعية القرار الذي اتخذته إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، ودعا إسرائيل إلى الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٤٤ – **السيد العلاف** (الأردن): قال إن المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تمسّ أيضاً جميع الدول المعنية بالنزاع العربي – الإسرائيلي. ووفقاً للتقرير، استمرت السياسات والممارسات وزادت حدتها، مما يقوض تمتع الشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير، وبالتالي بجميع الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وبقدر أهمية حماية حقوق الإنسان لنجاح جهود السلام، فإن الممارسات الإسرائيلية الواردة تفصيلاً في التقرير تمسّ مباشرة مصداقية تلك الجهود.

٤٥ – وطالب بوقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية على الفور، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة، لا سيما في القدس الشرقية. وأضاف أن القصد من هذه الأنشطة هو خلق حقائق جديدة على الأرض، وهي تمثل في الواقع انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، كما تهدد عملية السلام وكذلك إمكانية إنشاء دولة فلسطينية مترابطة وقابلة للبقاء. وبعد أن أعرب عن القلق البالغ إزاء تأثير الجدار الفاصل غير الشرعي على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، شدد على ضرورة النظر إلى موضوع في إطار أكثر من أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي المستمر.

٤٦ – ومضى قائلاً إن القيود الصارمة المفروضة على حركة الأشخاص والسلع أحدثت تدهوراً حاداً في الحالة الإنسانية؛ وتقلص الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب القيود على حركة سيارات الإسعاف ونقص اللوازم الطبية الأساسية. ولهذه القيود أيضاً تأثير طويل الأجل على النسيج الاجتماعي وتهدد بتدمير الروابط الأُسرية وبصلة الفلسطينيين بأراضيهم. كما أن نظام التصاريح وتأشيرات الدخول ونقاط التفتيش والجدار العازل تقيّد الوصول إلى الأماكن المقدسة. وهذه التدابير مناقضة لالتزام إسرائيل بموجب القانون الدولي بضمان حرية العبادة. وأضاف أن بلده يعارض أيضاً جميع الجهود لتهويد مدينة القدس المقدسة. كما أن حصار قطاع غزة أحدث معاناة اقتصادية ونفسية حادة ويعد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٤٧ – وقال إن تحقيق السلام ليس مسؤولية طرف دون آخر. وفي هذا الصدد، يدين وفده قتل المدنيين من الطرفين الإسرائيلي أو الفلسطيني. وينبغي أن تحترم جميع الأطراف العملية السياسية التي تم إطلاقها في أنابوليس، وأن تفي بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وفي نفس الوقت، فإن مسؤولية مجتمع الأمم أن يوجه الأطراف نحو تحقيق حل سلمي للنزاع، وإيجاد دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في أمن وسلام مع إسرائيل.

٤٨ - استأنف السيد أرغويللو (الأرجنتين)، رئاسة الجلسة.

٤٩ - **السيد منصور** (تونس): قال إن سياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتعارض مع جميع مبادئ وصكوك حقوق الإنسان، وأوجدت أزمة إنسانية متعددة الجوانب لها نتائج خطيرة. كما أن المجتمع الدولي عاجز عن إنفاذ احترام تلك المبادئ والصكوك في الأراضي العربية المحتلة. وقد فشلت جهود دبلوماسية مختلفة، بما فيها عملية أنابوليس ومبادرة السلام العربية، في تغيير الحالة على أرض الواقع. وكرر دعوة وفده للدول الأعضاء المؤثرة إلى التدخل على الفور لإيقاف السياسات والممارسات الإسرائيلية. وأضاف أن السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني هو التماس حل قاطع لجميع جوانب الأزمة. وينبغي أن يشمل هذا الحل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة واسترجاع جميع الأراضي العربية المحتلة.

٥٠ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن التقرير يشهد فصلاً آخر من فصول تردّي حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. غير أن تلك الحالة الفظيعة لم تحبط الشعب الفلسطيني في المطالبة بممارسة حقه المشروع في إنشاء دولة فلسطينية، وهو يتطلع إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإرغام إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخارطة الطريق وعملية أنابوليس. وأضاف أنه من المهم تجديد ولاية اللجنة الخاصة بالنظر إلى الدور الذي تقوم به في تذكير مجتمع الأمم بواجبه في حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ومساعدتهم على إنشاء دولة مستقلة. ولن يتم إنهاء معاناة الفلسطينيين وإيقاف النزاع العربي - الإسرائيلي إلا بإيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، يؤكد وفده وجوب اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤوليتها في هذا الشأن، خاصة وقد أثّر بقاء القضية دون حل وتطاول أمد النزاع طويلاً على مصداقية المنظمة.

٥١ - **السيد آل زاياني** (البحرين): قال إنه، بالإضافة إلى اللجنة الخاصة، وثّقت هيئات أخرى ومقررين خاصين تابعين للأمم المتحدة باستفاضة انتهاك إسرائيل الجسيم لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وتبين جميع المعلومات، بما فيها روايات شهود عيان، أن الممارسات القمعية للسلطة القائمة بالاحتلال، قد أصبحت أقسى من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل صراحةً تحدي جميع قرارات الأمم المتحدة وازدراء القانون الدولي.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن السلام خيار استراتيجي يتطلب تغييراً في السياسات والممارسات التي تمس الحياة اليومية للفلسطينيين والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة. ولكي يتحقق سلام عادل وشامل، من الضروري أن تنفذ إسرائيل جميع قرارات الأمم المتحدة، وأن تمتثل لجميع الاتفاقات، وتفي بجميع التزاماتها. وأشار إلى أن معاناة الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة سوف تزداد اطراداً طالما استمرت إسرائيل في احتلال أراضيهم. وانسحاب إسرائيل التام هو وحده الذي سيتيح للشعب الفلسطيني أن يتمتع بالكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٥٣ - **السيد علي** (ماليزيا): قال إنه واضح من أحدث تقرير للجنة الخاصة أن الحالة الفظيعة لحقوق الإنسان للفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة لم تتحسن فحسب، بل ازدادت سوءاً. بل إن الحالة في الواقع قد تدهورت أكثر من ذي قبل نتيجة التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة

وتزايد هجمات المستوطنين على الفلسطينيين مع وقوف السلطات الإسرائيلية موقف المتفرج. وتلك المستوطنات التي تشجعها وتدعمها السلطات الإسرائيلية تعد انتهاكاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومختلف الاتفاقات بما فيها الاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ أقل من عام في مؤتمر أنابوليس، وتنتهك أيضاً اتفاقية جنيف الرابعة. وأضاف أنه يجب وقف تشييد المستوطنات فوراً وإعادة الأراضي المصادرة بطريقة غير قانونية إلى أصحابها الشرعيين.

٥٤ - وأشار إلى أن إسرائيل، لإدامة تلك المستوطنات غير القانونية، شيدت الجدار العازل، الذي كان تأثيره هائلاً بالاقتران مع نظام مراقبة حركة التنقل. فقد عزل المجتمعات الفلسطينية وفصل الأُسر عن بعضها البعض وحال بين وصول الفلسطينيين إلى أماكن عملهم والأطفال إلى مدارسهم ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وإلى مصادر المياه. وأضاف أن ماليزيا تحث إسرائيل على الالتزام بفتوى محكمة العدل الدولية التي تقضي بإيقاف بناء الجدار وتفكيكه وتهيب بالمجتمع الدولي أن يتحقق من أن إسرائيل قد فعلت ذلك.

٥٥ - وقال إن وفده قلق بوجه خاص إزاء الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للشباب والأطفال. ولا ريب في أن تأثير تلك الانتهاكات طويل الأجل على النسيج الاجتماعي وعلى الروابط الأُسرية وعلى صلة الفلسطينيين بأرضهم وبيئتهم، سوف يمس بصورة سلبية الشباب الفلسطيني مستقبل هذا الشعب. كما أن هذا النمط المستمر للانتهاكات المتعمدة للقانون الدولي والإساءة لحقوق الإنسان لا يتفق مع النوايا المعلنة والأعمال التي تقوم بها حكومة من المفترض أنها ملتزمة بتحقيق سلام مع فلسطين ومع جيرانها العرب. ومحاولة إسرائيل تغيير طابع وديمغرافية الأراضي المحتلة أصبح الآن أكثر وضوحاً. وعليها أن تعمل على وقف إجراءاتها غير القانونية والالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

٥٦ - وأردف قائلاً إن اللجنة الخاصة ما برحت توثق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لأكثر من ٤٠ عاماً. والسؤال حالياً الذي يواجه المجتمع الدولي هو ما هي الخطوة التالية. وعلى الرغم من أن هذا السؤال يبدو بسيطاً، فإن الإجابة عليه تتطلب قدراً كبيراً من الإخلاص والاقتناع والالتزام والإرادة السياسية، لا سيما من جانب إسرائيل وتلك البلدان القوية ذات التأثير القريبة منها. وقد رأى العالم أن مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية إما توقفتا أو نُحيتا جانباً، لا لشيء ولكن لأن تلك البلدان ترى إلى حد ما أن إسرائيل لم تعامل على نحو لائق، بينما يبين جبل من الأدلة بوضوح مَن الضحية ومَن المعتدي، وتجاهَلَ محنة الفلسطينيين وسكان غزة الذين حُرموا من حقوقهم ويعيشون في حالة صعوبات مدمرة. أما البلدان التي تفخر باحترامها للديمقراطية وسيادة القانون وتدّعي بفخر أنها حامية حقوق الإنسان، فإنها لا تستطيع التغاضي عن مثل هذه الحالة. والسؤال الآن أليس من الخطأ أن تهدم أي حكومة بيوت الأُسر، وتقيّد حصول الناس على الطعام والمياه، وحرمان المرضى من الرعاية الطبية الملائمة والعلاج ومنع الأطفال من الحصول على تعليم ملائم؟

٥٧ - وقال إن العام الحالي شهد الذكرى السنوية الستين للنكبة وتجريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من وطنه. وشهد أيضاً الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن يظل الاحتفال بالحدث الأخير أجوفاً، طالما استمر الفلسطينيون في العيش في فاقة ومحرومين من حقوق الإنسان. ويجب على الدول، كأعضاء في المجتمع الدولي ومناصرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العمل نحو استعادة حقوق الإنسان والكرامة للفلسطينيين وغيرهم من

السكان العرب في الأراضي المحتلة. ولا بد من إيجاد حل عادل ودائم عن طريق تحقيق حل قيام دولتين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

٥٨ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): قال من المؤسف أن الحكومة الإسرائيلية رفضت الاستجابة لطلب اللجنة الخاصة للوصول إلى الأراضي المحتلة من أجل إعداد تقريرها، ولم ترد على المذكرات الشفوية التي وجهها الأمين العام إليها. وكما كان الحال في العام السابق، أكد تقرير اللجنة الخاصة على حالة حقوق الإنسان الخطيرة التي ازدادت سوءاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. وعلى مدى العام الماضي، اشتد الخنق الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى زيادة اعتماد الفلسطينيين على المعونات الإنسانية. غير أن وكالات المعونة الإنسانية تعاني أيضاً من تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي فاقمت حالة الفلسطينيين العاديين الذين يعتمدون عليها.

٥٩ - وأضاف قائلاً إنه مما يبعث أيضاً على القلق استمرار إسرائيل في بناء الجدار العازل في تحد واضح لقرارات الجمعية العامة ولفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤. ويقترن ذلك بالتوسع المطرد في المستوطنات وفرض حظر التحول والإغلاق، يخلف تأثيراً مدمراً على الثقافة الفلسطينية ومعيشة الفلسطينيين ويخلق يأساً بشرياً كبيراً والحال ليس أفضل في الجولان السوري المحتل.

٦٠ - ودعا حكومة إسرائيل أن تتماشى ادعاءاتها حول التماس السلام مع الفلسطينيين، مع تنفيذ سياسات ملائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب عليها أن تبدأ باحترام التزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الشأن، وينبغي أيضاً أن تمتثل لفتوى محكمة العدل الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. وأكد من جديد دعم إندونيسيا لحل قائم على دولتين يتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.